

ورشة عمل وطنية حول استخدام دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية الخرطوم، السودان 8-9 آذار/مارس 2021 (بتوقيت الخرطوم)

توصيات ورشة العمل كما عرضتها د. عائشة الإمام من وزارة التنمية الاجتماعية¹

1. تكثيف الاعلام والوعي ونشر الثقافة بمفهوم العدالة الاجتماعية بكافة الوسائط الاعلامية في المجتمع والاتفاق حول مفهوم وطني موحد للعدالة الاجتماعية.
2. الاستفادة من التجارب والخبرات الوطنية والاقليمية والدولية في مجال الحماية الاجتماعية.
3. احكام التنسيق وتكامل الادوار بين مراكز البحوث ومتخذي القرار والمؤسسات ذات الصلة.
4. التركيز على برامج العمل اللائق والمنشآت المستدامة لخلق مزيد من فرص العمل وتحسين مصادر الرزق.
5. ضرورة بناء قدرات ورفع مهارات القائمين على امر السياسات والمستهدفين ببرامج الحماية الاجتماعية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.
6. توسيع مظلة ومصادر الضمان الاجتماعي بما يتوافق مع تحقيق العدالة الاجتماعية.
7. ضرورة توافق واتساق السياسات ذات الصلة (التشغيلية، الحماية الاجتماعية، الاقتصادية، المالية، البيئية) وتكاملها من اجل تحقيق عدالة اجتماعية شاملة .
8. تصميم وإعداد برامج حماية وأمان اجتماعي ووضع سياسات اجتماعية شاملة ملبية لاحتياجات المجتمع.
9. تعزيز دور العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسبها لتحقيق مكاسبها قدر المستطاع لتوزيع الدخل بين افراد المجتمع.
10. إعداد حزمة من برامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تنفيذها لتحسين مستوى معيشة المواطن بالتعاون مع الشركاء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
11. بلورة إطار مؤسسي متكامل لتشغيل الشباب والخريجين والمرأة وتمليكهم وسائل انتاج في ظل سياسة اقتصادية محددة.
12. تعزيز وارساء التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الواسع الذي يشمل التوظيف الأمثل للموارد المتاحة اتساقاً مع اهداف التنمية المستدامة 2030م.
13. تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي على المستوى القومي لزيادة فرص العمل واعادة الثقة للمستثمرين الأجانب بوضع تشريعات وقوانين جاذبة للمستثمرين.
14. تعزيز آليات الرصد والمتابعة وبناء الأنظمة التحليلية والاستهداف لفئات الحماية الاجتماعية.
15. اصدار تشريعات شاملة ودقيقة تضمن حقوق فئات الحماية الاجتماعية وكذلك تشريعات للجمعيات التعاونية.
16. مراجعة قوانين الاستثمار
17. ربط مبدأ المساواة بالتنمية المتوازنة.
18. إلزام المستثمرين بالمسؤولية الاجتماعية في تنفيذ المشروعات.
19. توجيه الخاص للمساهمة في احياء الجمعيات التعاونية.
20. العمل على الاصلاح الاداري واستقرار سعر الصرف بما يشجع الاستثمار.

¹ سيتضمن التقرير الختامي الذي تعدّه الإسكوا ملخصاً لهذه التوصيات بالإضافة الى أبرز القضايا التي تناولتها الجلسات التدريبية.

21. تفعيل وتحديث الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار بما يواكب سياسات الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.
22. إعداد سياسة أو استراتيجية للحماية الاجتماعية تماشياً مع الحراك المجتمعي واتفاقية السلام توجه الموارد نحو التنمية الاجتماعية.
23. وضع إطار عام لوثيقة تستجيب لمتغيرات الفترة الانتقالية تدرج العدالة الاجتماعية ضمن أهدافها.
24. مراعاة التدرج في صياغة الرؤى الوطنية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية (قصيرة – متوسطة – طويلة) المدى.
25. التركيز على معايير محددة لأهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع الأهداف الوطنية على ضوء الرؤية الوطنية الموحدة.
26. صياغة مسودة لرؤية وطنية موحدة حول العدالة الاجتماعية على ضوء أهداف التنمية المستدامة.
27. تقديم مقترح بإنشاء مفوضية لتنسيق الدعم التنموي يمثل فيها كافة الوزارات لتسهيل تنفيذ الأهداف المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.
28. تكوين آليات متابعة ووضع سيناريوهات مختلفة لحشد الدعم التنموي لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية ومفاهيمها وسياساتها ومبادئها.
29. إجراء الدراسات والمسوحات الاجتماعية بصورة متوازنة تراعي البعد الجغرافي.
30. أهمية التواصل مع مفوضية حقوق الإنسان القومية.
31. إقامة مثل هذه الورش بصورة دورية سنوياً مع توثيق الأوراق العلمية وكذلك إقامة ورشة خاصة للحماية الاجتماعية السودانية فقط وكذلك ضرورة تناول ظواهر التغيرات المناخية والتدهور البيئي للتقليل من خطر هذه الظواهر.
32. توفير موارد وفرص تمويل لشرائح المجتمع المختلفة لإدارة مشاريع لزيادة الدخل وتوفير نظام للتمويل العقاري والعلاج الاقتصادي مع تسهيل شروط التمويل.
33. أن يتم تنفيذ الجانب الاجتماعي من عمل الصناديق والمؤسسات العاملة في مجال العمل الاجتماعي بواسطة الباحث الاجتماعي.
34. تسهيل إجراءات مدخلات الانتاج الزراعي مع استثمار رأس المال العربي لضمان الأمن الغذائي العربي في السودان.
35. منع الاحتكاكات والنزاعات لضمان الاستقلال الأمثل للموارد في السودان.
36. على الدولة الإسراع في وضع خطة تنفيذية لأهداف التنمية الاجتماعية للمعالجات.
37. ادخال الزكاة في السياسة المالية للدولة وتمثيل وزارة المالية في مجلس أمناء الزكاة.